استبعاد مقترح الكوبونات لتكلفته العالية

220 ـ 300 ليتر بنزين شهرياً للمواطنين

الشايع لـ «الأنباء»: حسم ترشيد الدعوم خلال أسبوعين

محمود فاروق

توقع رئيس اللجنة المالية الاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع ان يتم حسم ملف ترشيد الدعوم خلال الاسبوعين المقبلين.

وكشف الشايع في تصريح خاص لـ «الأنباء» عن آلية تعويض المواطن بعد رفع اسعار البنزين التي ستكون عن طريق البطاقة المدنية اما بإضافة عدد من ليترات البنزين على البطاقة المدنية شهريا او إضافة مبلغ نقدي على البطاقة المدنية للمواطنين. واستبعد الشايع مقترح توزيع كوبونات على المواطنين للبنزين شهريا، على اعتبار ان هذا الاقتراح مكلف في حين ان هناك بديلا جاهزا للعمل من خلاله المتمثل في البطاقة المدنية مع الاخذ بالاعتبار أن 70٪ من قيمة الدعومات تذهب إلى وقود المحطات والبنزين.

وبخصوص الكهرباء والماء، قال الشايع ان هناك عدة مقترحات منها الشرائح التي ستبدأ من فلسين بالنسبة لذوي الدخل المحدود، وسيكون معدل الاستهلاك تصاعديا، بالاضافة إلى ضرورة ترشيد المواطن للكهرباء والماء في منازلهم. وإلى ذلك صرح مصدر حكومي لـ «الأنباء» فضل عدم الافصاح عن هويته بأن الاغلبية تتفق على إضافة عدد من ليترات البنزين على البطاقة المدنية تصل عددها بين 220 و300 ليتر بنزين شهريا.

الصالح: لن نلتزم بتجميد إنتاج النفط إلا إذا اتفق الكبار

رويترز: قال وزير النفط بالوكالة أنس الصالح إن الكويت لن تلتزم بأي تجميد عالمي محتمل لمستويات إنتاج النفط إلا إذا اتفق جميع كبار المنتجين بمن فيهم إيران على المشاركة في الاتفاق.

وأبلغ الصالح الصحافيين على هامش مؤتمر الكويت للاستثمار بأنه «إذا تم إبرام اتفاق فستلتزم الكويت بالتجميد».

وقال الوزير ردا على سؤال عما سيحدث إذا لم يتفق جميع المنتجين على الانضمام الى اتفاق تجميد الإنتاج «سأنطلق بأقصى طاقتي وإذا لم يتم التوصل الى اتفاق فسأبيع كل برميل أنتجه».

وأشار إلى أن الكويت تنتج حاليا ثلاثة ملايين برميل من النفط يوميا.

من جهة أخرى، كشف الصالح ان الحكومة تعتزم إصدار سندات دولية ومحلية للمساعدة في سد عجز الموازنة الناجم عن هبوط أسعار النفط. وقال على هامش الملتقى، إنه سيجري إصدار السندات بمجرد موافقة لجان حكومية على الخطة.

أنس الصالح

قوانين تشجيعية لبيئة استثمارية أفضل

شريف حمدي

تطرقت الجلسة الثانية من فعاليات «ملتقى الكويت للاستثمار» والتي حملت عنوان «لماذا الاستثمار في الكويت الآن»؟ وأدارها الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي مناف الهاجري، الذي أكد على ان الكويت تمتلك مناخا استثماريا جيدا، ومع ذلك يجب التركيز على عدد من الأمور المهمة التي تعزز هذا المناخ، ومنها القوانين التشجيعية للاستثمار والابداع وتهيئة البيئة الاستثمارية.

واستهل الحديث بالجلسة المستشار الاقتصادي بالديوان الأميري د.يوسف الابراهيم بقوله: ان الكويت رغم صغر حجمها لعبت دورا محوريا على مستوى التجارة بالمنطقة، ومع ارتفاع اسعار النفط سيطر القطاع العام على الاقتصاد وأزاح القطاع الخاص وهو ما ادى إلى تباطؤ انجاز المشاريع التنموية.

جانب من الجلسة الثانية لملتقى الكويت للاستثمار (فريال حماد)

وأشار د.الابراهيم إلى أن الكويت تتمتع بمزايا كبيرة مثل الاحتياطات العالية من النفط والموقع الجغرافي والكفاءات الشابة المميزة، لافتا إلى أن هذه المزايا معترف بها من وكالات التصنيف العالمية.

ولفت إلى أن الكويت في ظل تراجع أسعار النفط بالسوق العالمي تواجه مشكلة حقيقية، إذ بات عليها تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، وخلق وظائف وتقليل الانفاق.

من جانبها، قالت وكيلة وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح ان الوزارة حديثة الإنشاء منذ 4 سنوات، وتسعى إلى تقديم الدعم للشباب والمجتمع الشاب في الكويت الذي يشكل 74٪ من إجمالي السكان، لافتة إلى أنهم دون 34 عاما.

وأوضحت ان الوزارة تعمل على تقديم الدعم وتوفير الفرص للشباب في مختلف القطاعات، مشيرة إلى أن الوزارة قامت بدعم 350 مبادرة للشباب في مختلف القطاعات منها البيئية والصحية والتكنولوجية والثقافية.

ولفتت إلى أن الوزارة تعمل على تذليل الأمور التي تعوق التنمية خاصة على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما تسعى إلى التعرف على آراء الشباب في الكثير من الأمور المتعلقة بمستقبل الشباب.

من جانبه، قال الشريك المؤسس بمكتب ميسان وشركاه عبدالعزيز الياقوت إن الكويت تتمتع بسيادة القانون، وهي دولة مؤسسات ولديها برلمان حاضر وقوي وهو معروف بكثرة المناقشات وهو ما يعد الطريق الصحيح نحو التقدم والتنمية. ولفت الياقوت إلى أن المادة السابعة من الدستور تلخص ما نؤمن به فيما يتعلق بالفرد الكويتي، وتؤكد العدالة والمساواة والحرية، الذي هو ركيزة من ركائز المجتمع، لافتا الى ان لدى الكويت مؤسسات وقيادات مستنيرة منذ نشأتها، كما ان القضاء فيها متميز وعادل ويمتاز بشفافيته، وما يعد مصدر فخر لكل الكويتيين. وأشار إلى أن الكويت دولة تتمتع بسيادة القانون وهي دولة مؤسسات، لكن هذا لا يعني اننا يجب الا نتقدم للأمام.

أما رئيسة مجلس ادارة شركة اجيليتي هنادي الصالح فقالت ان مستقبل الكويت في ارتباطه بالاقتصاد الدولي والعالمي، لافتة الى ضرورة وضع القوانين وجذب الاستثمارات كونهما العنصرين الاساسيين نحو تحقيق هذا الربط. واضافت الصالح أن الكويت تتمتع بموقع استراتيجي في منطقة الخليج، فهي تشكل مركزا لوجستيا جيدا، كما ان موقعها مميز واستراتيجي بين منطقتين استراتيجيتين هما القارتان الآسيوية والأوروبية، كما ان الخطة الخمسية تهدف لتحويل الكويت الى مركز لوجستي. ولفتت الى ان تطوير المطار وجزيرة بوبيان وانشاء سكة حديد اقليمية عوامل من شأنها ربط الخليج بالكويت، ومساعدتها في التحول الى مركز تجاري ولوجستي عالمي.

جلسة المشاريع الصغيرة لملتقى الكويت للاستثمار على الموقع الألكتروني لـ «الأنباء»

بعد أن وضعت الاقتصادات الخليجية على القائمة

«موديز» تضع 26 مصرفاً خليجياً على قائمة المراجعة لتخفيض محتمل

محمود عيسى

في أعقاب الاعلان عن وضع بعض الاقتصادات الخليجية على قائمة المراجعة وتخفيض تصنيف البعض الآخر، اعلنت وكالة موديز للتصنيف الائتماني انها وضعت 26 مصرفا خليجيا تحت المراجعة استعدادا لتخفيض محتمل في تصنيفاتها.

وبالنسبة للبنوك الكويتية، وضعت الوكالة التصنيفات الائتمانية على المدى البعيد، وتقييم المخاطر لدى الطرف الآخر في كل من بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي، قيد المراجعة تمهيدا لإمكانية تخفيضها.

وعزت الوكالة هذا الاجراء الى مجموعة من العوامل قالت ان من اهمها الضغوط المالية التي تعرضت لها الحكومات الخليجية التي تتبعها هذه البنوك، ما يشير الى احتمال تقليص الدعم التي تقدمه هذه الحكومات لها في حالة الضرورة، والعامل الثاني ضعف الظروف التشغيلية بالنسبة للبنوك وانعكاس ضعف الوضع الائتماني الائتماني للحكومات على البنوك، الامر الذي دفع الوكالة الى وضع مصرفين من الكويت و5 بنوك من البحرين ومصرفين من قطر و11 مصرفا من السعودية و5 مصارف من دولة الامارات تحت المراجعة تمهيدا لتخفيضها، في حين ثبتت الوكالة تخفيض بنك بحريني مع نظرة مستقبلية سلبية. وعلاوة على ذلك، قالت الوكالة ان التقييمات الائتمانية المستقلة لـ15 مصرفا من هذه المصارف الخليجية المذكورة قيد المراجعة تمهيدا لتخفيضها، وهو ما يعكس اولا الآثار السلبية الممتدة لضعف النشاط الاقتصادي ومعدل الاستهلاك، الذي نجم عن تراجع الإنفاق الحكومي، والربحية، وجودة الأصول، كما يعكس ارتفاع تكلفة التمويل حيث انه اصبح عرضة للضغوط والمدفوع بانخفاض تدفقات السيولة المرتبطة بالحكومة.

ولفتت الوكالة في هذا الصدد إلى أن الدوافع التي أدت إلى مثل هذه الإجراءات هي ذاتها في دول التعاون، إلا أن تأثير هذه العوامل المتعددة يتباين وفقا للأنظمة المصرفية ووفقا لكل بنك على حدة.

وعن الدافع الرئيسي للإجراءات التي اتخذتها الوكالة تجاه البنوك، قالت انه يتمثل في إمكانية تدهور الملاءة الائتمانية للحكومات المصدرة للنفط، كما هو مشار في مراجعتها تمهيدا لتخفيضها. وأثناء مراجعتها للتصنيف، ستقوم «موديز» بتقييم كل من درجة الجدارة الائتمانية لهذه الحكومات التي من المتوقع أن تضعف على ضوء انخفاض أسعار النفط والتطورات الاقتصادية المتعلقة بذلك من جهة، وتقييم ما إذا كان هناك تحول في السياسة تجاه دعم البنوك المتعثرة، وبالأخص ما إذا كانت هناك إمكانية من توجه الحكومات نحو الانتقائية، بحيث تخصص دعمها لبنوك دون أخرى في المستقبل. وانتهت الوكالة الى الاشارة الى ضيق نطاق رفع تصنيفات البنوك الخليجية ومحدوديته نظرا للمراجعة الحالية للتخفيض سواء للحكومات أو البنوك. أما بالنسبة للبنوك الموضوعة قيد المراجعة تمهيدا لتخفيضها بسبب إعادة تقييم الدعم الحكومي، فإن التصنيفات قد تخفض على ضوء تخفيض التصنيف السيادي ذاته أو إذا رأت «موديز» أن رغبة الحكومة في تقديم الدعم مستقبلا ستنخفض إلى ما هو دون توقعاتها الحالية.

«اتحاد الصناعات»: المدن الصناعية من أهم مقومات تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل

قال نائب المدير العام في اتحاد الصناعات الكويتية سليمان الروضان: إن إقامة المدن الصناعية في البلاد من أهم مقومات رفع وتحسين البنى التحتية إضافة إلى قدرتها على تحقيق الأمن الاجتماعي وتوفير فرص العمل. وأضاف الروضان في لقاء مع «كونا» امس أن إقامة تلك المدن بالشراكة مع القطاع الخاص من شأنها المساهمة في تقوية القطاع وتنويع مصادر الدخل الوطني وزيادة الناتج الإجمالي المحلي.

وأوضح ان المستثمر الصناعي يشعر بالقناعة التامة والطمأنينة من خلال إقامة استثماره في المدن الصناعية لما تقدمه من حزمة كبيرة من الخدمات والحوافز والإعفاءات لن يجدها في أي مكان آخر.

وذكر ان المدن الصناعية في الدول المتقدمة باتت من أهم مقومات تلك الدول في رفع وتحسين البنى التحتية إضافة إلى قدرتها على تحقيق الأمن الاجتماعي وتوفير فرص العمل. وبين ان المناطق الصناعية لديها القدرة على تنشيط التعاون الاقتصادي والاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي نظرا إلى ما لديها من فوائض مالية يمكن أن تدعم هذا التوجه وارتباطها بعلاقات تجارية مع معظم دول العالم. وأوضح أن عملية الاستثمار في المناطق الصناعية من قبل القطاعين الحكومي والخاص تحقق عوائد مالية مجزية، وفي الوقت نفسه تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال إقامة صناعات محلية وأجنبية.

وعن أبرز المعوقات التي تواجه الصناعيين، أفاد الروضان بأن ندرة الأراضي تجبر أصحاب المصانع على إنتاجية محدودة الأفق، موضحا ان هناك العديد من الصناعيين غير قادرين على توسعة إنتاجيتهم بسبب ندرة الأراضي. وأضاف ان تشابك القرارات بين الجهات الحكومية وبطء الدورة المستندية ووجود ظاهرة إغراق السوق المحلي بالمنتجات المنافسة عوامل تؤثر على القطاع الصناعي، مؤكدا قدرة القطاع على مؤازرة الاقتصاد الوطني في ظل انخفاض أسعار النفط.

وأشار إلى ضرورة تسهيل وتطوير أعمال القطاع من خلال تقديم حوافز تشجيعية لأصحاب المصانع الوطنية إضافة إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي وعمل دورات مجانية توعوية للشباب وأصحاب المصانع الكويتية عن كيفية تطوير الاستراتيجيات التصنيعية المثمرة.

ooredoo

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لعام 2015
للشركة الوطنية للإتصالات المتنقلة (ش.م.ك.ع)

يسر مجلس إدارة الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (Ooredoo) (ش.م.ك.ع) دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لعام 2015، وذلك في تمام الساعة 11:30 من صباح يوم الخميس الموافق 24 مارس 2016، في الطابق (27) بالمبنى الرئيسي للشركة، المرقاب - شارع السور، للنظر في المواد المدرجة بجدول الأعمال الآتي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
2- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
3- المصادقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
4- الموافقة على التعاملات التي تمت في عام 2015 او ستتم في عام 2016 مع الأطراف ذات الصلة.
5- الموافقة على توزيع أرباح نقدية بمقدار 100% من القيمة الاسمية للسهم الواحد أي بواقع (100 فلساً للسهم الواحد) للمساهمين المسجلين بتاريخ انعقاد الجمعية العامة، وذلك بعد خصم أسهم الخزينة.
6- إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
7- الموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2015 بقيمة 538,000 د.ك.
8- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقا لمواد القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
9- الموافقة على وقف تحويل الاحتياطي الإجباري للشركة.
10- تفويض مجلس الإدارة بإبرام التسهيلات المالية وعقد اتفاقات القروض وإعطاء الكفالات اللازمة لتمويل عمليات الشركة وشركاتها التابعة مع الغير، وإبرام عقود التحكيم والتبرعات في سنة 2016.
11- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم
12- إنتخاب مجلس إدارة جديد للثلاث سنوات القادمة.